والعشية وقيل الضمير فيهما للدنيا وفهم ايضا من قوله متوسطة
انهما لا تزاد في صدر الكلام ولا في اخره وهو كذلك وذلك لان ما ذكر
اولا اي في صدر الكلام يكون معتنى بشانه وما ذكر اخرا اي في اخر
الكلام يكون محط الفائدة وكلاهما ينافي الزيادة اذ لا يعتنى بشانها
ولا تكون محط الفائدة وجوز الفراء زيادتها اخرا قياسا على الغاء ظن
اذا وقعت اخرا والاصح المنع من زيادتها اخرا وظاهر هذا ان المنع من زيادتها
صدرا متفق عليه وقد اطلق القوم الزيادة عليها في مثل وكان الله غفورا
رحيما مع تصدرها وعملها في الاسم والخبر وذكر علة منع الزيادة بقوله
لان الزيادة خلاف الاصل فلا تستعمل الزيادة الا فيما اعتيد استعمالها
فيه قال في المغني مسالة يجوز في كان من نحو ان في ذلك لذكرى لمن كان له
قلب ونحو كان له مال تقعان كان وتمامها وزيادتها وهو اضعفها واطال
في الكلام في هذا المقام فراجعه تظفر بالمرام قال الرضي حكى الاخفش زيادة
اصبح وامسى بعد ما التعجبية في لفظين وهما ما اصبح ابردها وما امسى
ابردها ورواه ابو عمرو وقال السيرافي انه ليس من كتاب سيبويه وانما كان
حاشية في كتابه ومنها انها تختص بجواز حذف نون مضارعها المجزوم اي
بالسكون لا بالحذف ~~كما ذكره في التسهيل والتوضيح وهو وارد على الشذوذ~~ قوله
نون مضارعها فيه نكتة وهي انه لو قال نون يكون يجوز حذفها لكان خاصة
بيكون لا لكان فلم يصح عده من خواص كان الا بتاويل فلما اضاف مضارع الى ضمير
كان صح ان كان اختصت بان مضارعها يجوز الى اخره كذا في حواشي التوضيح والمراد
مضارعها المجزوم اي بالسكون لا بالحذف كما ذكره في التسهيل والتوضيح وهو وارد
على الشذوذ وقال ابو حيان وحذف هذه النون شاذ في القياس لانها من نفس
الكلمة لكن سوغه قوة الاستعمال وشبه النون بحرف العلة وقد ذكر علة كون الجزم
بالسكون بقوله اذ هو يعني السكون الاصل في الجزم وان الجزم قطع الحركة والسكون

عدم

عدم الحركة وايضا هو المتبادر اي السابق الى الفهم عند الاطلاق اي اطلاق
الجزم وعلى هذا فلا تحذف نون غير المجزوم اي المرفوع والمنصوب نحو من تكون
له عاقبة الدار وتكون لكما الكبرياء في الارض فالنون فيهما ثابتة لانتفاء الجزم
عنهما لان الاول مرفوع والثاني منصوب وايضا لا تحذف نون نحو النسوة
لم يكن قايمات اذ هو مبني وليس بمجزوم وان دخل عليه الجازم ولا المجزوم
بالحذف نحو قوله تعالى لم تكونوا من بعده قوما صالحين لان جزمه بحذف النون
بالعطف على محل المجزوم في جواب الامر وانما لم تحذف النون في هذه الامثلة الثلاثة
لانها محركة في الاولين بحركة الاعراب وفي الثالث بالحركة المناسبة للواو فتعاصت
عن الحذف لقوتها بالحركة بخلاف ما اذا كانت ساكنة فانها شبيهة باحرف المد
واللين في سكونها وامتداد الصوت بها فتحذف كما يحذفن بجامع انها تكون اعرابا
مثلهن وتحذف للجازم كما يحذفن وانما اشترط ان يكون الجزم بالسكون لانه لو كان
بحذف النون لم تحذف نونه لانها انما تحذف لكونها اخرا ولما اتصل الفعل بالمرفوع
لم تكن النون اخرا لان مرفوع الفعل منزل منزلة جزئه وصلا اي في حالة وصل
الكلام ببعضه فلا تحذف من المجزوم بالسكون حال الوقف نحو لم اكن لعدم
الوصل لان الفعل الموقوف عليه اذا دخله الحذف حتى بقي على حرف او حرفين
يجب الوقف عليه بهاء السكت كعه ولم يعه فلم يك كلم يع اي مثله على
حرفين اذا وقف عليه يحتاج الى حرف ثالث يوقف عليه ولما كانت الهاء التي
تؤتى للوقف اجنبية والنون التي كان لم يلزم من اعادته للوقف محذورا
فالوقف عليه اي على لم يكن باعادة الحرف الذي كان فيه وهو النون اولى من
اجتلاب حرف لم يكن وهو هاء السكت للوقف فان قلت فلم لم تعد الياء
في لم يع بطريق الاولى لذلك قلت لما يلزم عليه من المحذور الخالي عنه لم اكن كما
ذكره الشيخ بقوله وانما لم يلزم مثله اي مثل عود الحرف الذي كان فيه في لم يع اي اعادة
الياء التي كانت فيه لان اعادة الياء الى لم يع تؤدي الى الغاء الجازم المقتضي حذفها فان

Copyright King Saud University